

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

في الاقتصاد الفلسطيني

(دراسة قياسية للفترة من 1994 حتى 2012)

د. عمر محمود أبو عيدة¹

د. خالد محمد الصويص²

أولاً - المقدمة:

يحتل الاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، أهمية بالغة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تتسابق الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، في إيجاد البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال إعادة هيكلة اقتصاداتها، وسن القوانين، والإجراءات، والسياسات، والاتفاقيات التي من شأنها أن تلبي متطلبات المستثمر الأجنبي وتحفزه على الاستثمار.

وعادة ما تقوم الدول بمنح العديد من التسهيلات والضمانات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي؛ لما له من أهمية في تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهذا الأمر يتوقف - بالطبع - على المناخ الاستثماري وسياسة الدولة بخصوص هذه الاستثمارات، وعلى دوافع الشركات الخارجية وممارساتها، وكذلك على الآثار الناجمة عن استثمار شركاتها في الدول الأخرى (الخصيري، 2000؛ أبو قحف، 1998).

(*) أستاذ مشارك - كلية العلوم الإدارية والاقتصادية - جامعة القدس المفتوحة - فرع طولكرم.

(**) أستاذ مشارك - كلية الاقتصاد والإدارة والأعمال - جامعة فلسطين التقنية - خضوري.

وخلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، عمدت سلطات الاحتلال إلى تجاهل البنية التحتية اللازمة لأغراض التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، حيث قامت بممارسة سياساتها المختلفة لإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ليتلاءم مع حاجة الاقتصاد الإسرائيلي للعمالة، والتصرف السلبي، والخدمي، ومن ناحية أخرى أعاق حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقيدت التجارة الخارجية الفلسطينية حيث لم يسمح بالاستيراد أو التصدير إلا عبر الوسطاء الإسرائيليين، مما أدى إلى رفع تكاليف التجارة الخارجية.

1- مشكلة البحث:

يكاد الاقتصاد الفلسطيني يعيش حالة منفردة بين دول العالم، حيث يتعرض إلى عدد كبير من المعوقات العالمية، والإقليمية، والمحلية التي تقف أمام مسيرة التنمية الاقتصادية فيه، فهو يحاول استغلال ما أوتي من موارد اقتصادية ومالية لتغذية جهود التنمية الاقتصادية، وبما أن عملية التنمية الاقتصادية تعاني من قصور في رأس المال المحلي اللازم لإنجاز المشاريع الاقتصادية وتطويرها، فإن الاقتصاد الفلسطيني مضطر إلى اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية كغيره من الاقتصادات النامية في العالم.

وبسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني، فإن تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني تعد مسألة غاية في الأهمية والإلحاح؛ لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية على المجتمع الفلسطيني ككل، وفي ضوء هذه الظروف فإن مشكلة هذا البحث تكمن في الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الفلسطيني؟

2- أهمية البحث:

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية اقتصادية بالغة، ولذلك أصبحت جميع دول العالم المتقدمة والنامية تتنافس فيما بينها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى اقتصاداتها، ففي ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي وسيادة نظام السوق، أصبحت الاقتصادات الوطنية مفتوحة ومكشوفة، ومنتجاتها أصبحت تتعرض للمنافسة الشديدة من قبل المنتجات الأجنبية، لذلك وجدت معظم دول العالم في الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة للتغلب على مثل هذه التحديات التي تفرضها العولمة. وأما على الصعيد الفلسطيني فينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه طريقة مهمة لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني على النهوض، وإعطائه الدفعة اللازمة من النمو ليكون قادرًا على استغلال موارده الاقتصادية بالشكل المطلوب، وتخفيض معدلات البطالة، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على السلع الإسرائيلية المنتشرة في الأسواق الفلسطينية على نطاق واسع.

وإدراكًا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، اهتمت السلطة الوطنية الفلسطينية بهذا النوع من الاستثمار، وقامت بعدد من الإجراءات التي عملت على تحفيز هذه الاستثمارات، من خلال تشكيل هيئة تشجيع الاستثمار، وعقد الاتفاقيات الإقليمية والدولية، وتنظيم العديد من المؤتمرات الدولية التي هدفت إلى استقطاب رأس المال من الخارج وجلبه إلى الأراضي الفلسطينية.

بالإضافة إلى كل ما تقدم فإن البحث الحالي يعد ذا أهمية بالغة؛ كونه يعد من الدراسة القياسية الوحيدة التي تناولت محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، كما ثبت من خلال الدراسة المكتبية التي قام بها الباحثان، وعليه فإن تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأراضي الفلسطينية، يعد من المواضيع ذات الأهمية القصوى، بسبب ما يعكسه من

نتائج إيجابية على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. هذا إضافة إلى أنه من المتوقع أن تساهم نتائج البحث في صياغة المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن تساعد على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني.

3- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى الوصول إلى الأهداف الآتية:

- تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني.
- تحديد درجة مساهمة كل من هذه العوامل في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني.
- تحديد الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال البحث المكتبي الذي يشمل الإطار النظري والدراسات السابقة.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات التي من الممكن أن تعمل على تحفيز المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجلبها إلى الاقتصاد الفلسطيني.

4- فرضية البحث:

يفترض الباحثان أن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني، هي: حجم السوق المحلي، ومدى وفرة الموارد الطبيعية، والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وحجم التجارة الخارجية، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، ومناخ الاستثمار المحلي، والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص. والاستقرار السياسي، ومن المتوقع أن تكون علاقة هذه العوامل مع الاستثمار

الأجنبي المباشر علاقة موجبة، باستثناء التضخم وسعر الصرف التي من المتوقع أن تكون علاقتهما سالبة مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- منهجية البحث:

اعتمد الباحثان على مراجعة الأدبيات السابقة الخاصة بمشكلة البحث والواردة في قائمة المراجع، كما اعتمد على البيانات الإحصائية الرسمية للفترة (1994-2012) الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، الخاصة بمتغيرات البحث. ومن أجل تحليل البيانات تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير معادلة النموذج القياسي المستخدم مع الأخذ بالاعتبار معالجة مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation) حيثما كان ذلك ضروريًا. كما اعتمد الباحثان على النظريات والدراسات التطبيقية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في تحديد المتغيرات التفسيرية (المستقلة) لهذا النموذج، مع الأخذ بالاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية التي يفرزها الواقع الفلسطيني، التي يعتقد أن لها تأثيرًا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني.

6- محددات البحث:

يتحدد هذا البحث في دراسة العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994-2012)، ولقد تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات الفلسطينية الرسمية لمركز الإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية الخاصة بمتغيرات الدراسة، ومن أجل التوصل إلى نتائج دقيقة تم استخدام البيانات بالأسعار الثابتة.

ثانياً - الإطار النظري:

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية في العالم بوجه عام، وفي الدول النامية بوجه خاص، حيث تعمل الاستثمارات الأجنبية على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتساهم في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الناتج، ورفع القدرة التصديرية، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، ونقل التكنولوجيا والابتكارات.

وبحسب منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط استثماري مستقر في بلد ما (بلد المنشأ) الذي يمتلك أصولاً في بلد آخر (البلد المضيف)، وذلك بقصد إدارة هذه الاستثمارات وتسييرها. كما يعرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأمد ذات مصلحة دائمة ورقابة من قبل مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد والشركات ومنشآت الأعمال. أما على المستوى الفلسطيني فيعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: الخصوم الأجنبية التي تمثل الأرصدة التي قام غير المقيمين (أفراد أو مؤسسات) بالاستثمار بها في المؤسسات المقيمة في الأراضي الفلسطينية. كما يعرف الجهاز أيضاً مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنها: مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر الأجنبي المباشر المقيم في اقتصاد آخر، نسبة 10٪ أو أكثر من الأسهم العادية أو (القوة التصويتية) في حالة المؤسسات المساهمة، أو ما يعادل ذلك في حالة المؤسسات غير المساهمة. والمستثمر

الأجنبي المباشر هو من يمتلك بالمؤسسة التي استثمر فيها 10٪ أو أكثر من رأس مالها. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية، 2010، ص 23).

ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية للبلد المضيف، ويمكن تلخيص أثر هذا النوع من الاستثمار على اقتصادات الدول المضيفة على النحو الآتي:

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية؛ لما ينتج عن وجوده من بنية تحتية، وزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها، مما يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة والرفاه لأفراد المجتمع.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي، حيث تكون هذه المساهمة إيجابية عندما يكون التدفق الاستثماري الداخل أكبر من حجم التدفق الاستثماري الخارج.
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الأحيان وسيلة أفضل وأكثر أماناً للتمويل بدلاً من اللجوء للاقتراض من العالم الخارجي.
- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية على سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الموجودة.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدراً جيداً للحصول على العملات الأجنبية، وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، خاصة إذا ما استخدمت الاستثمارات الأجنبية في إحلال الواردات، ومن جهة أخرى يساهم في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم.

- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا الإنتاجية الحديثة، والمهارات الإدارية، الأمر الذي يؤثر بصورة إيجابية على الإنتاج، والتوظيف، ويخلق فرص عمل جديدة، ويرفع من مهارات العاملين.

- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة جودة المنتجات المحلية في الدولة المضيفة، وذلك بفعل المنافسة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية والتي تعمل على حث الشركات المحلية على البحث عن كل ما هو جديد من تكنولوجيا مستخدمة في عمليات الإنتاج.

- تجذب الدول النامية بشكل خاص الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية فيما بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وتنشأ الروابط الأمامية عن طريق الاحتكاك والاتصالات المباشرة مع العملاء والمستهلكين، وتؤدي مثل هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني لدى الشركات المحلية عبر الزمن. أما الروابط الخلفية فتنشأ من خلال علاقة الشركات الأجنبية أو فروعها مع الموردين في الدولة المضيفة، إذ تعتمد على الموردين في الحصول على احتياجاتها من المواد الخام ومدخلات الإنتاج الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة في الشركات المحلية في الدول المضيفة.

2- نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر (Theories of Foreign Direct Investment):

يحتوي الفكر الاقتصادي على نظريات عديدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، فالنظرية الكلاسيكية (Classical Theory) تعد في مقدمة النظريات التقليدية التي تناولت تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اعتمدت في ذلك على المنافسة التامة، والسوق الكاملة، وعدم التدخل الحكومي، وعدم وجود العراقيل الجغرافية عبر الحدود ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج. (جيل برتان، 1981، ص7).

أما نظرية رأس المال (Capital Theory) فقد اعتمدت في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج، يتمثل في رأس المال النقدي، إذ إن الأولوية في هذه النظرية أعطيت إلى كيفية تحقيق أكبر مردود ممكن لرأس المال النقدي. فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردود الضعيف نحو الدول التي تتميز بمردود قوي لرأس المال، وفي هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع، حيث تمحورت نتائج هذه الأبحاث حول قسمين: الأول يفيد بأن القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، وهذا الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح. أما القسم الثاني فإنه يفيد بأن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب، بغض النظر عن الحدود الجغرافية، حيث إن عملية الإحلال هذه تركز أساساً على ميكانيكية التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وهنا قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل توفر التمويل. (أبو قحف، 2003، ص 411).

وفي نظرية أخطار التبادل (Exchange Risks) اعتبر معدل التبادل المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية، أي إن التبادل يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة، مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم،

فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة. (Jacquemot, 1991, p.97).

وبالإضافة إلى النظريات التقليدية هناك عدد من النظريات الحديثة التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم هذه النظريات، نظرية الربحية (Profitability Theory)، التي تركز على هدف المنشأة وهو تعظيم عوائدها، فالمنشأة تباشر في الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة التي يمكن تحقيقها في دولة أجنبية، ولا يمكن الحصول عليها داخل الدولة الأم. ومن أجل تعظيم المنشأة عوائدها، لا بد أن تكون المنشأة مالكة للمعرفة الفنية المتقدمة والمتفوقة غير المتاحة أمام المنشآت المحلية في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تكون هذه المعرفة مهارات في الإدارة، وفي التسويق، وفي التكنولوجيا، وفي البحث والتطوير، والقدرة على زيادة الحجوم الكبيرة لرأس المال وغيرها.

أما نظرية تنويع المواقع (Diversification Theory) فقد ركزت على تقليل المخاطر (Risk Minimization) التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على اختيار الدولة المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات متعددة الجنسيات، كما ركزت - أيضاً - على المحددات التي تدفع هذه الشركات للمفاضلة في الاستثمار بين دولة وأخرى من خلال المناخ الاستثماري وإجراءات الحماية، والعوامل التسويقية والحوافز والامتيازات التي تقدمها الدولة المضيف. ومع التطورات التي أضيفت على هذه النظرية فإن هناك محددات شرطية مثل خصائص المنتج، وعلاقة الدولة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومحددات دافعة مثل: خصائص الشركة، ومركزها التنافسي، ومحددات حاکمة مثل: الخصائص التنظيمية للدولة المضيف، والعوامل الدولية، وخصائص الدولة الأم للشركة.

بينما هناك - أيضاً - نظرية النمو (Growth Theory)، التي تقوم على افتراض أن المنشآت تسعى إلى تحقيق النمو من خلال نمو الأسواق وزيادة حصتها

لسوقية وتحقيق موقف تنافسي قوي، فعندما لا تستطيع المنشأة أن تنمو محلياً في إطار هيكل السوق السائد فيها، تتجه للاستثمار الخارجي لتحقيق النمو.

وهناك نظريات أخرى اهتمت بالاستثمار الأجنبي المباشر مثل نظرية الدفاعية (Defensive Investment Theory)، التي تركز على أن المنشآت تهدف من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الحفاظ على موقع المنشآت المهدد.

وكذلك هناك نظرية أرباح المقامرة (Gamblers Earning Theory)، التي بموجبها تعمل الشركات الأجنبية على توسيع استثماراتها الأجنبية من خلال الأرباح التي تحققها، ويتم استخدامها في تمويل عمليات التوسع، أي إن المنشآت تستمر في زيادة المراهنات في العمليات الأجنبية عن طريق إعادة الأرباح الأجنبية من الاستثمار إلى البلدان الأجنبية ذاتها على أمل أن تقوم بتنفيذ عمليات استثمارية مستقبلية.

ومن أجل الاختصار فإن نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر تجمع على أن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط - بشكل كبير - بوجود البيئة الملائمة التي تتمثل في عدد من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والسياسية، والأكثر أهمية منها هو الاستقرار في سياسات الاقتصاد الكلي ككل. كما أن المناخ الاستثماري يعتمد على الإطار المؤسسي؛ من قوانين وتشريعات، وحماية للحقوق الفكرية، والشخصية، وتشجيع المنافسة، بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية الحديثة، وتطوير الخدمات في جميع المجالات والتي تمثل الأساس المهم لبيئة الاستثمار.

3- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الفلسطيني:

يشكل الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي أحد أركان الاقتصاد الفلسطيني الذي عانى العديد من التشوهات الهيكلية نتيجة الظروف السياسية التي مر بها بالماضي، والتي يمر بها في الحاضر، وفي ظل ذلك فالبيئة الاستثمارية الفلسطينية

تحتوي العديد من المحددات التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني، مثل ضعف البنية التحتية، وعدم وجود بيئة تمويل ملائمة لتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى العديد من الإجراءات والسياسات وضيق السوق المحلي. كل هذه الظروف أدت إلى عدم وصول الاستثمارات الأجنبية إلى الحد المطلوب اقتصادياً، مما أدى إلى ضعف آثارها الاقتصادية على الناتج، والبطالة، والفقر، والتطور التكنولوجي.

ولذلك قامت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها بالعديد من الخطوات التي تهدف إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، منها سن قانون تشجيع الاستثمار الذي صدر في عام 1995. ثم عدل عام 1998، ونص قانون الاستثمار الفلسطيني على تأسيس الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار التي تهتم بتسهيل إجراءات تأسيس المشاريع للمستثمر المحلي والأجنبي، ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية. (وزارة الاقتصاد الوطني، 1998).

كما حاولت السلطة بناء المناطق الصناعية المتاخمة للحدود الإسرائيلية، حيث تتمتع الشركات التي تستثمر هناك بالإعفاء الجمركي لعدة سنوات ولديها مرونة في التصدير والاستيراد، والعمل على تطوير البنية التحتية؛ من اتصالات وكهرباء ومياه وطرق وغيرها، وبناء المؤسسات الداعمة للاستثمار والتنمية، مثل الوزارات والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وغيرها، وتوقيع الاتفاقات العالمية مثل الاتفاقات الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع الاتحاد الأوروبي من أجل تسهيل التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع هذه الدول.

وفي ظل كل هذه الإجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية، فإن هناك تطوراً ملحوظاً في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني، كما يشير مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن مستوى الاستثمارات الأجنبية قد تنامت خلال فترة الدراسة على النحو الآتي:

الجدول رقم (1) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين
(1994-2012)

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو السنوي	السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو السنوي
1994	180	-	2004	667.9	23.83-
1995	214	18.89	2005	416.8	37.60-
1996	244	14.02	2006	880	111.13
1997	301	23.36	2007	1.109	26.02
1998	433.5	44.02	2008	1.343.80	21.17
1999	458.6	5.79	2009	1.586.10	18.03
2000	728.3	58.81	2010	1.642.00	3.52
2001	1.000.30	37.35	2011	2.328.20	41.79
2002	1.115.00	11.47	2012	2.325.00	12.75
2003	876.9	21.35-			

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، مسح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأراضي الفلسطينية، نشرات مختلفة.

يتضح من الجدول رقم (1) أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين يتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار، وذلك بسبب الواقع الذي يعيشه الاقتصاد الفلسطيني والمتمثل بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وانعكاس ذلك على تدفقات الاستثمار من الخارج، مما يدل على مدى فاعلية العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على هذا النوع من الاستثمار.

وأظهرت الإحصائيات أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية، شكل بالمجمل ما نسبته 7.3٪ من إجمالي رأس المال فيها، حيث كان التوزيع القطاعي والدولي لهذه الاستثمارات الأجنبية على النحو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2) التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر
حسب القطاعات الاقتصادية والدول (2010-2011)

التوزيع النسبي		الدولة	التوزيع النسبي		القطاعات الاقتصادية
2011	2010		2011	2010	
80.5	76	الأردن	55.7	53.3	الوساطة المالية
10.9	12.6	قطر	36.7	40.3	خدمات النقل والتخزين والاتصالات
4	4.3	مصر	2.7	5.1	الإنشاءات
0.2	1.2	السعودية	4.9	1.3	الصناعة
0.9	0.9	بريطانيا	%100	%100	المجموع
3.5	5	دول أخرى			

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الفلسطينية، (2010 و 2011).

يتضح من بيانات الجدول رقم (2)، أن قطاع الوساطة المالية استحوذ على معظم الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الفلسطينية بنسبة تزيد على 53.7% في عام 2010 و 55.7% في عام 2011 من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. يليه قطاع النقل والتخزين والاتصالات 40.3%، و 36.7% في الأعوام 2010 و 2011 على التوالي. ويليه قطاع الإنشاءات بنسبة 5.1% و 2.7% للفترة نفسها، ثم قطاع الصناعة بنسبة 1.3% و 4.9% للفترة نفسها أيضًا.

كما تشير البيانات إلى أن النسبة الكبرى من هذه الاستثمارات كانت من الأردن بنسبة 76% في عام 2010، و 80.5% في عام 2011 كأعلى نسبة مساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، ثم قطر 12.6% و 10.9%، ثم مصر 4.3% و 4%، ثم السعودية 1.2% و 0.2%، ثم بريطانيا بنسبة 0.9%، وباقي دول العالم بنسبة 5% و 3.5% للفترة نفسها.

ثالثاً - الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة وكثيرة تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دول العالم، بسبب ما يحتله هذا النوع من الاستثمار من أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها، وبسبب اختلاف ظروف دول العالم الاقتصادية والسياسية، فلقد تم تبويب هذه الدراسات إلى عدد من الأقسام التي تمثل معظم مناطق دول العالم؛ وذلك ليسهل علينا تتبع هذه الدراسات من جهة، ولإعطاء المزيد من التركيز للبحث على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تناولتها هذه الدراسات من جهة أخرى.

1- الدراسات الخاصة بالدول العربية:

هناك دراسات كثيرة تناولت مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر وتناولته من عدة جوانب، ولعل من أهم الدراسات ذات العلاقة بهذا البحث: دراسة (المهجو، 2002) التي هدفت إلى تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (1980-2000)، وكذلك تحليل العوامل المؤثرة على هذه الاتجاهات، واقتراح السياسات التي تساعد على زيادة نصيب هذه الدول من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفيما يخص العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية، أكدت النتائج القياسية للدراسة وجود علاقة معنوية للموارد الطبيعية، وحجم السوق، والأداء الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول.

ودراسة (عبد الرحمن، 2004) بعنوان « محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية»، التي أكدت على تحليل عوامل مثل حجم السوق، والانفتاح التجاري، ومعدلات الأجور، ومستويات المخاطر في السوق السعودي.

ومن خلال استخدام نموذج الانحدار خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين تدفق الاستثمار للسعودية، بينما كانت الصادرات، وعوامل المخاطر الاجتماعية والسياسية ذات أثر عالٍ ولكن سالب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية.

وفي الجزائر تناولت دراسة (داودي، 2011) الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1970-2009)، وقامت باختبار مجموعة من المحددات تمثلت في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والحماية الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل الفائدة والتضخم، وسعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار، ونسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونسبة إجمالي الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي علاقة معنوية قوية إيجابية بين كل من الاستثمار العام والانفتاح الاقتصادي وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بينت النتائج وجود علاقة معنوية سلبية للضرائب وسعر الفائدة. أما فيما يخص التضخم، والمديونية، ونسبة نمو الناتج المحلي، فقد بين التحليل الذي قامت به الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

وفي مصر تناولت دراسة (محمد، 2005) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعملة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر العملة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من خلال النموذج القياسي خلال الفترة (1980-2002)، وتناولت الدراسة أثر كل من الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الصرف، والإصلاح الاقتصادي، والاستقرار السياسي، والعملة، على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

وأظهرت نتائج التحليل القياسي للدراسة انخفاض أهمية الناتج المحلي الإجمالي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن هناك أهمية لعوامل مثل الاستقرار السياسي، وسعر صرف العملة المحلية، والعملة، وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، واستئصال البيروقراطية والفساد الإداري والمالي؛ لما لذلك من أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

وفي الأردن تناولت دراسة (محمد، 2009) جهود الحكومة الأردنية في الإصلاح الاقتصادي وتحرير التبادل التجاري، وأثر ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن. وقد بينت نتائج الدراسة أنه نتيجة لجهود الإصلاح الاقتصادي التي قام بها الأردن، من تحرير للاقتصاد وانفتاح على العالم الخارجي، وتوسيع دور القطاع الخاص، وتقليص دور الحكومة، فإن كل هذه الإصلاحات كان لها أثر إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن خلال السنوات الأخيرة.

2- الدراسات الخاصة بالدول النامية:

من بين الدراسات المهمة التي تناولت الدول النامية التي يمكن الاعتماد عليها: دراسة (Nonnemberg & Mendonca, 2002)، التي هدفت إلى تحديد عوامل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في 38 دولة نامية خلال الفترة (1975-2000)، وخلصت الدراسة إلى أن عامل حجم السوق مُقاسًا بالناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو في الإنتاج، كانت من بين العوامل المهمة التي ترتبط بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المبحوثة، كما توصلت الدراسة إلى أن تطور العنصر البشري، ودرجة انفتاح الاقتصاد كانت أيضًا من بين العوامل ذات الارتباط القوي بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي المقابل بينت الدراسة أن عوامل مثل التضخم، والاستقرار الاقتصادي كانت ذات أثر سلبي على تدفق الاستثمار.

ومن الدراسات الأخرى دراسة (Wancho, 2004)، التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسياسات الترويج، حيث قامت الدراسة بتقسيم محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية إلى ثلاثة أقسام أساسية، هي:

- الظروف والأوضاع الاقتصادية، وتشمل: الأسواق، الموارد الطبيعية، والتنافسية.

- سياسات البلد المضيف، وتشمل: السياسات الكلية، والتجارة والصناعة، وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- عوامل متعلقة باستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات.

ودراسة (الغالي، 2006): «الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، اتجاهاته ومحدداته»، التي هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، حيث بينت الدراسة أن هذه العوامل تتمثل في الإطار المؤسسي، والقانوني، والتنظيمي، وكذلك العوامل الاقتصادية البحتة التي تشمل حجم السوق، ومعدل النمو الاقتصادي، ووفرة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى هذه العوامل هناك مجموعة من العوامل الخارجية مثل التكنولوجيا، والعملة، والانفتاح الاقتصادي. حيث خلصت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية البحتة تعد العوامل الأكثر حسماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.

3- الدراسات الخاصة بالدول المتقدمة:

من بين الدراسات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة: دراسة (Beer & Cory, 1996)، التي تناولت تدفق الاستثمار من

الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الاتحاد الأوروبي. ومن العوامل التي اعتمدتها الدراسة حجم السوق، ومعدل النمو، وتكلفة عنصر العمل، الصادرات، والقيود الجمركية. واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار للفترة (1977-1989). ولم تتوصل الدراسة إلى نتيجة خاصة بإحدى الدول ولكن أهم ما توصلت إليه هو أن الاستثمارات الأمريكية في دول الاتحاد الأوروبي يحكمها رغبة الشركات في الحفاظ على حصتها السوقية من السوق الأوروبي، كما أن التقارب الجغرافي بين المجتمعين لعب دورًا بارزًا في تحفيز الاستثمارات الأمريكية.

وأما دراسة (Masayuki & Ivohasina, 2005) فقد تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان خلال الفترة (1980-2001)، والتي شملت حجم السوق، وتكلفة تأسيس الاستثمارات الجديدة، وأسعار صرف العملة اليابانية، والإجراءات الحكومية الهادفة إلى تحرير المنافسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم السوق كان من بين المحددات الرئيسية والمهمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن تقلبات أسعار صرف العملة اليابانية كانت من أهم العوائق أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن ارتفاع الأسعار وزيادة تكلفة تأسيس الاستثمار اعتبرت من المحددات المهمة والتي تؤثر سلبًا على تدفق الاستثمار، بينما كانت إجراءات تحرير الاقتصاد وإلغاء القيود ذات أثر إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليابان.

مركز البحوث الاقتصادية

4- الدراسات الخاصة عن الاقتصاد الفلسطيني:

على المستوى الفلسطيني لم يعثر الباحثان على أية دراسة تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أنه تم الرجوع إلى عدد من الدراسات التي تناولت معوقات الاستثمار الخارجي في فلسطين، ومن هذه

الدراسات: دراسة (العمد، 1996) بعنوان «المناخ الاستثماري في فلسطين»، وقد ركزت الدراسة على بعض معوقات الاستثمار في فلسطين، وخرجت الدراسة بجملة نتائج وتوصيات تمثلت في مطالبة السلطة الفلسطينية بتأدية مهامها في بناء البنية التحتية، والمؤسسات الداعمة، والحفاظ على الأمن والاستقرار، وكذلك مطالبة فلسطيني الخارج، والقطاع الفلسطيني المحلي، والدول العربية بلعب دور أساسي في زيادة مستوى الاستثمار في فلسطين.

ودراسة (أبو الشكر، 1999) بعنوان «مناخ الاستثمار في فلسطين»، التي توصلت إلى نتيجة أساسية وهي ضرورة استمرار الضغط السياسي على إسرائيل لإجبارها على تنفيذ الاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين من أجل إقامة الدولة، وهو ما يعد شرطاً أساسياً لتحفيز الاستثمار في فلسطين، وبالذات الاستثمار الأجنبي والعربي.

ودراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بعنوان «الاستثمار والبيئة الاستثمارية للضفة الغربية وقطاع غزة»، التي خرجت بنتائج عدة، من أهمها تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية تحسين البيئة الاستثمارية التي من شأنها تحفيز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بما يضمن تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في المناطق الفلسطينية. (مكحول، 2002).

وهناك دراسة أخرى تناولت معوقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الخارجي في قطاع غزة ميدانياً من خلال عينة من الشركات المصنفة كاستثمار خارجي، واستثمار محلي ومستثمرين محتملين وعدد من خبراء.

وقد أظهرت الدراسة وجود شبه إجماع بين المبحوثين حول العوامل المعيقة للاستثمار الخارجي في قطاع غزة والمتمثلة في معوقات استثمارية عامة تتعلق بالبيئة السياسية، والبنوية للاقتصاد الفلسطيني، ومعوقات تعود إلى ندرة التمويل أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمرين في قطاع غزة، ومعوقات قانونية بسبب تقادم التشريعات الفلسطينية وعدم مواكبتها لمتطلبات الاستثمار الخارجي، وارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل في قطاع غزة، والاستياء من عدم كفاءة أداء مؤسسات القطاع العام، سواء من حيث مستوى تدخلها في شؤون القطاع الخاص، أو من حيث سيطرتها على الاقتصاد. كما بينت الدراسة وجود فروق معنوية بين المبحوثين حول معوقات الاستثمار، سواء كانت هذه الفروق عائدة لهوية المبحوث، أو العمر الزمني للاستثمار وحجم المنشأة.

5- التعقيب على الدراسات السابقة:

من الملاحظ أن الدراسات السابقة انطلقت في تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاعتماد على الأوضاع الاقتصادية والسياسة، ومستوى درجة انفتاح الاقتصاد على الاقتصاد العالمي في كل مجموعة من المجموعات الدولية التي تم إدراجها في الدراسات السابقة. ولعل ما يهمننا هنا هو أن الاقتصاد الفلسطيني له خصوصية خاصة عن بقية دول العالم؛ نظرًا لأنه يعيش حالة اقتصادية تابعة لا مستقلة، ولذلك فإنه سوف يتم اختبار مجموعة من العوامل التي لها علاقة بتدفق الاستثمار المباشر إلى الأراضي الفلسطينية، معتمدين في ذلك، أولاً: على طبيعة الاقتصاد الفلسطيني، ومؤشراته، وما يتوفر من إحصاءات عن هذه المؤشرات، وثانيًا: على العوامل التي أجمعت عليها معظم الدراسات السابقة التي تم الرجوع إليها.

رابعاً- النموذج القياسي وتحديد المتغيرات:

لقد أثبتت الدراسات القياسية والتطبيقية التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن هذه المحددات تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع اقتصادي إلى آخر، وبما أن هذا البحث يهدف إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الفلسطيني، فإن تحديد هذه المحددات سوف يعتمد على عدد من الأمور، هي: النظريات الاقتصادية التي تناولت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ونتائج الدراسات القياسية والتطبيقية التي تم الإشارة إليها في هذا البحث، وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني وخصائصه، وتوفر البيانات الإحصائية الخاصة بمعطيات الاقتصاد الفلسطيني. وبما أن معظم الدراسات السابقة استخدمت نموذجاً قياسياً مكوناً من معادلة واحدة، ففي هذا البحث سوف يتم استخدام صيغة عامة واحدة تمثل محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأراضي الفلسطينية، حيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر فيها المتغير التابع. أما بالنسبة إلى المتغيرات التفسيرية التي تمثل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فسوف يتم استخدام المؤشرات والمقاييس الآتية:

1- حجم السوق المحلي في الاقتصاد الفلسطيني: وهو أحد المؤشرات الداخلية التي تعبر عن مدى أداء السوق الداخلي في الاقتصاد الفلسطيني ممثلاً بحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، ومن المتوقع أن تكون العلاقة بينه وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) علاقة إيجابية.

2- مدى وفرة الموارد الطبيعية: اختلفت المؤشرات التي استخدمت لقياس هذا المتغير بحسب الدراسات التي تناولتها، فعلى سبيل المثال في دراسة (Kinoshita & Campos, 2002) تم قياس وفرة الموارد الطبيعية في 25 دولة من دول شرق ووسط أوروبا، من خلال متغير صوري يأخذ القيم (0، 1، 2) حسب

حالة الدولة؛ فقيرة أو معتدلة أو غنية بالموارد الطبيعية. وأما في الحالة الفلسطينية فإنه سوف يتم قياس وفرة الموارد الطبيعية من خلال: (أ) مساهمة قطاع الأحجار والتعدين في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. (ب) الإنفاق الحكومي على تنمية الموارد الطبيعية في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وسوف يتم استخدام أحد المقاسين وفقًا للنتائج التي سوف يظهرها التحليل، ومن المتوقع أن تكون العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية.

3- البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني: استخدمت الدراسات السابقة عدة مؤشرات تقريبية لقياس هذا المتغير، كما توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى علاقة معنوية إيجابية بين البنية التحتية للبلد المضيف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا البحث سوف يتم استخدام: (أ) مساهمة قطاع (الكهرباء، الغاز، المياه، النقل، التخزين، والاتصالات) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (ب) النفقات التطويرية للموازنة العامة الفلسطينية على البنية التحتية والأساسية. وسوف يتم اختيار المؤشر الأفضل منهما بحسب النتائج التي سوف يظهرها التحليل، ومن المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين البنية التحتية أو النفقات التطويرية للموازنة العامة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- حجم التجارة الخارجية: حيث سيتم استخدام إجمالي الصادرات والواردات الفلسطينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في التعبير عن هذا المؤشر، الأمر الذي تم استخدامه من قبل معظم الدراسات السابقة في هذا المجال، ومن المفترض أن تكون العلاقة إيجابية بين كل من الصادرات والواردات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأراضي الفلسطينية.

5- معدل التضخم: يعكس معدل التضخم مدى الاستقرار الاقتصادي

وقدرته على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعكس بدوره استقرار السوق المحلي، ومن المتوقع أن تكون العلاقة بين التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة سلبية، حيث إن انخفاض معدلات التضخم تشير إلى مدى الاستقرار الاقتصادي وفعالية السياسة النقدية، الأمر الذي يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف.

6- سعر الصرف: بما أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من غياب العملة الوطنية، ويستخدم بدلاً عن ذلك كلاً من الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني كعملات محلية، فإنه سوف يتم استخدام سعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي، وسعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي للتعبير عن هذا المؤشر، وسوف يتم اختيار أحدهما بحسب النتائج التي سوف تنتج عن التحليل. ومن المتوقع أن تكون العلاقة بين سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة سلبية، أي إن انخفاض سعر الصرف سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة تكاليف الاستثمار، وبالتالي يعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المضيف.

7- مناخ الاستثمار المحلي: الذي يمثل الإجراءات والقوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار، إضافة إلى القانون الضريبي المعمول به، وحجم الضرائب التي تجبها السلطة الوطنية الفلسطينية التي من المتوقع أن تُطوّر المناخ الاستثماري المحلي. ولقياس هذا المتغير سوف يتم استخدام إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الخاص كمؤشر لمناخ الاستثمار المحلي، ويتوقع أن يكون الأثر إيجابياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

8- التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص: سوف يتم استخدام حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف التجارية العاملة في الأراضي

الفلسطينية كمؤشر لهذا المتغير، الذي يتوقع أن يكون ذا أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني.

9- الاستقرار السياسي: يعد هذا المقياس من المؤشرات المهمة والمعقدة في الحالة الفلسطينية؛ لما يترتب عليه من بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي، حيث سيتم التعبير عن سنوات الاضطراب السياسي بالقيمة (صفر)، وسنوات الاستقرار والتفاؤل بالقيمة (واحد)، ومن المتوقع أن يكون الاستقرار السياسي ذا أثر إيجابي على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقه إلى الأراضي الفلسطينية. وبناءً على هذه المحددات فإنه يمكن صياغة الشكل العام للنموذج على النحو الآتي:

$$FDI_t = -0.21 + 2.94MS_t + 2.01IFS_t + 0.74BC_t - 2.07EXR_t + 0.98FDI_{t-1}$$

حيث إن:

FDI_t : الاستثمار الأجنبي المباشر.

MS : حجم السوق المحلي.

NR : مدى وفرة الموارد الطبيعية.

IFS : البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.

TR : حجم التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

IN : معدل التضخم.

EXR : سعر الصرف.

DI : مناخ الاستثمار المحلي.

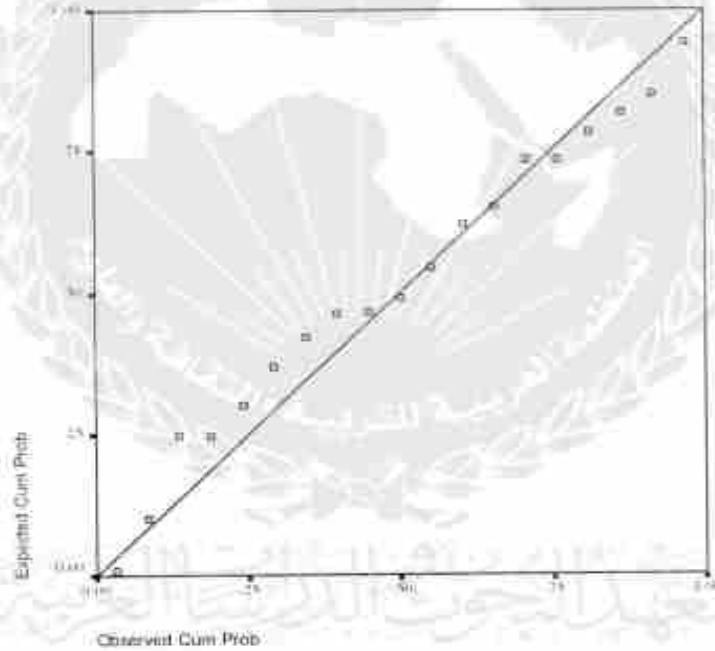
BC : التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.

PS : الاستقرار السياسي.

خامساً- تقدير نتائج نموذج تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين وتحليله:

بعد تحليل البيانات وتقدير النموذج المقترح لهذا البحث بشكل دالي خطّي ولوغاريتمي، تبين أن الشكل الدالي الخطّي مناسب لتفسير سلوك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى فلسطين، كما هو واضح من الشكل رقم (1) خارطة الانتشار الخطّي للمتغيرات التفسيرية المستخدمة في النموذج.

الشكل رقم (1) خارطة الانتشار الخطّي للمتغيرات التفسيرية



كما اتضح من معامل ارتباط بيرسون أن هناك علاقة إحصائية ذات معنوية قوية عند مستوى (0.01) لكل من حجم السوق ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترات السابقة، بينما لا يصل معامل الارتباط لبقية المتغيرات إلى حد الدلالة الإحصائية، كما هو مبين من الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) معامل ارتباط بيرسون

المتغير	MS	NR	IFS	TR	IN	EXR	DI	BC	PS	FDI _{t-1}
معامل الارتباط	0.866**	-0.105	0.534*	0.396	0.119	-0.063	0.165	0.912**	0.155	0.954**
مستوى الدلالة	0.000	0.670	0.019	0.093	0.627	0.798	0.501	0.000	0.526	0.000
حجم العينة	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19

* دال عند مستوى 0.05 ** دال عند مستوى 0.01

كما تم إضافة الاستثمار الأجنبي المباشر المتباطئ لفترة زمنية واحدة (FDI_{t-1}) لقياس أثره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي، وبناءً على ما تقدم فإن نموذج تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سيتم تقديره هو:

$$FDI_t = -0.21 + 2.94MS_t + 2.01IFS_t + 0.74BC_t - 2.07EXR_t + 0.98FDI_{t-1}$$

بعد تقدير النموذج باستخدام الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، فإنه تم استبعاد المتغيرات المستقلة التي لم تثبت معنويتها الإحصائية، وكذلك التي تتعارض إشارتها مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث تم استبعاد خمسة متغيرات من النموذج، وهي: مدى وفرة الموارد الطبيعية (NR)، وحجم التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (TR)، ومعدل التضخم (IN)، ومناخ الاستثمار المحلي (DI)، والاستقرار السياسي (PS).

وأما المتغيرات التي أظهرها النموذج فهي: حجم السوق المحلي (MS)، والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني (IFS)، والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (BC)، وسعر الصرف (EXR)، والاستثمار الأجنبي المباشر المتباطئ لفترة زمنية واحدة (FDI_{t-1})، وعليه يكون النموذج المقدر كما يأتي:

$$FDI_t = -0.21 + 2.94MS_t + 2.01IFS_t + 0.74BC_t - 2.07EXR_t + 0.98FDI_{t-1}$$

وتجدر الإشارة إلى أن حجم السوق المحلي تم قياسه باستخدام الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بالأسعار الثابتة، كما تم استخدام مساهمة قطاع الكهرباء والغاز والمياه والنقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني؛ لأنه أعطى نتائج أفضل من النفقات التطويرية الحكومية للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما تم إبطاء المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر ($FDI_{t,1}$) لسنة واحدة وإضافته للنموذج كمتغير مستقل، وكانت النتائج كما في النموذج الآتي:

$$FDI_t = -0.21 + 2.94MS_t + 2.01IFS_t + 0.74BC_t - 2.07EXR_t + 0.98FDI_{t-1}$$

وأما بقية النتائج الإحصائية الخاصة بالنموذج الأول فكانت على نحو ما هي مبينة في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) النتائج الإحصائية للنموذج

المتغير	قيمة (t)	مستوى الدلالة
Constant	-0.24	0.81
MS_t	*5.50	0.000
IFS_t	*3.98	0.001
BC_t	*5.92	0.000
EXR_t	*-2.80	0.013
FDI_{t-1}	12.05	0.000
F	*53.22	0.000
R^2	0.91	
\overline{R}^2	0.897	
D.W	1.67	

تبين نتائج النموذج المقدر توافق إشارات معاملات المتغيرات المستقلة التفسيرية مع افتراضات النظرية الاقتصادية، أي إن زيادة كل من حجم السوق، وزيادة مستوى البنية التحتية، وزيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية إلى القطاع الخاص، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في الفترات السابقة، وانخفاض سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي، تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي إلى فلسطين. كما أن المتغيرات التفسيرية التي أظهرها النموذج، ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، كما تشير نتائج هذا النموذج إلى القدرة المرتفعة لهذا النموذج في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.91$)، ومعامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2 = 0.897$)، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية في هذا النموذج تحدد نسبة كبيرة من سلوك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين. وأما بالنسبة إلى اختبار (F) فقد أوضحت قيمة هذا الاختبار التي بلغت ($F = 53.22$)، وهي قيمة مرتفعة، مما يعني أن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية عالية، هذا بالإضافة إلى أن البيانات تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي كما أظهرها معامل دوربين - واتسون ($D.W = 1.67$)، وكل ذلك يثبت ويدل على صدق النموذج المقدر ومطابقته لما جاء في الإطار النظري والدراسات السابقة.

أما فيما يتعلق بقيمة المعاملات الخاصة بالمتغيرات المستقلة (التفسيرية) واختبار (t) فقد تبين من نتائج النموذج ما يأتي:

1- بينت النتائج أن حجم السوق الذي تم قياسه بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، ذو أثر إيجابي وقوي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغ معامل هذا المتغير (2.94)، مما يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (1%)، تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار

الأجنبي المباشر إلى فلسطين بنسبة (2.94٪). وأما بالنسبة إلى اختبار (t) لهذا المتغير فتشير النتائج إلى أن هذا المتغير (حجم السوق) ذو معنوية إحصائية عالية عند مستوى دلالة (0.01) حيث بلغت قيمة (t) له (5.5).

كل هذه النتائج تثبت أهمية حجم السوق ممثلًا بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني.

2- بينت النتائج الأثر الإيجابي القوي للبنية التحتية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغ معامل هذا المتغير (2.01)، مما يعني أن زيادة الإنفاق على البنية التحتية وتحسينها بنسبة (1٪)، يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني بنسبة (2.01٪)، وكذلك أثبت اختبار (t) هذه الأهمية فقد كان دالًا إحصائيًا عند مستوى (0.01)، حيث بلغت قيمة (t) (3.98)، مما يدل على دور البنية التحتية وقدرتها في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني.

3- بينت النتائج الأثر الإيجابي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغ معامل هذا المتغير (0.74)، أي إن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى القطاع الخاص بنسبة (1٪)، تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين بمقدار (0.74٪). وكذلك أثبت اختبار (t) لهذا المتغير معنوية إحصائية قوية عند مستوى دلالة (0.01)، حيث بلغت قيمة (t) له (5.92).

كل هذه النتائج الإحصائية تدل على الدور المهم الذي يلعبه الائتمان المصرفي في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر على التدفق إلى الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي يجب تعزيزه والاهتمام به من قبل السلطات النقدية والمصرفية الفلسطينية.

4- بينت النتائج أن سعر الصرف - الذي تم قياسه من خلال سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي؛ (لأنه أعطى نتائج أفضل من سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي) - ذو أثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني، حيث كان معامل هذا المتغير سالباً، أي إن انخفاض سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي يعمل على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر على التدفق إلى فلسطين، الأمر الذي يتوافق والنظرية الاقتصادية في هذا المجال، وقد كان معامل هذا المتغير دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وبلغ معامل هذا المتغير (-2.07)، وهذا يعني أن انخفاض سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني بنسبة (2.07%). كما أن اختبار (t) لهذا المتغير أشار إلى معنوية إحصائية قوية عند مستوى دلالة (0.01)، حيث بلغت قيمة (t) له (-2.8). وقد لا يكون باستطاعة السلطات النقدية الفلسطينية التحكم به؛ لأنه يتبع السياسة النقدية الإسرائيلية بشكل مباشر. وكذلك إلى عوامل خارجة عن الاقتصاد الفلسطيني، ولكن يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن ينتفع منه على الأقل في المدى القصير؛ نظراً لأن العملة الرسمية المتعامل بها في الاقتصاد الفلسطيني هي الشيكل الإسرائيلي.

5- بينت النتائج الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر المتباطئ لفترة زمنية واحدة (FDI_{t-1}) (كتغير مستقل)، على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغ معامل هذا المتغير (0.98)، أي إن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الماضية بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي إلى الاقتصاد الفلسطيني بمقدار (0.94%). وكذلك أثبت اختبار (t) لهذا المتغير المتباطئ معنوية إحصائية قوية عند مستوى دلالة (0.01)، حيث بلغت قيمة (t) له (12.05). وهذا يؤكد أن

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترات السابقة تؤثر إيجابيًا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترات الحالية، الأمر الذي يتوافق مع الدراسات السابقة التي تناولت هذا المتغير وأثبت أثره الإيجابي.

سادسًا - النتائج والتوصيات:

بما أن هذا البحث يهدف إلى دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الفلسطيني، وتقدير أثر هذه المحددات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، وبناءً على نتائج التحليل القياسي التي أجريت في هذا البحث يمكن استخلاص النتائج الرئيسة الآتية:

النتائج:

- 1- هناك علاقة طردية موجبة ذات معنوية إحصائية قوية بين حجم السوق المحلي الفلسطيني قياسًا بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني، أي إن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تحفز المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الفلسطيني.
- 2- هناك علاقة طردية موجبة ذات معنوية إحصائية قوية بين مستوى البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، قياسًا بمساهمة كل من قطاع الكهرباء، والمياه، والغاز، والنقل، والتخزين، والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني، أي إن زيادة الطاقة الإنتاجية لهذه القطاعات تعمل على استقطاب وتحفيز المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الفلسطيني.

- 3- هناك علاقة طردية موجبة ذات معنوية إحصائية قوية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قِبَل المصارف التجارية العاملة في فلسطين للقطاع

الخاص وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني، وهذا يؤكد الدور الفعال الذي تلعبه المصارف التجارية في تمويل المشاريع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية من ناحية، وكذلك توفر إمكانية التمويل لهذه المصارف من ناحية أخرى.

4- هناك علاقة عكسية سلبية ذات معنوية إحصائية قوية بين سعر الصرف (والذي تم قياسه من خلال سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي) وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني، وهذا يتوافق مع افتراض النظرية الاقتصادية الذي يفيد أن انخفاض سعر الصرف من جهة واستقراره من جهة أخرى سوف يعمل على تحفيز المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف؛ لأن ذلك يصب في مصلحة المستثمر الأجنبي في زيادة عوائده ودخله.

5- هناك علاقة طردية موجبة ذات معنوية إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر المتباطئ لفترة زمنية واحدة (FDI_t) (كمتغير مستقل) وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي، وهذا يعني أن للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترات السابقة أثرًا إيجابيًا قويًا على تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترات الحالية والمستقبلية.

6- لم تثبت النتائج وجود معنوية إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل، وكل من وفرة الموارد الطبيعية، ودرجة الانكشاف الاقتصادي، ومعدل التضخم في الاقتصاد المحلي، ومناخ الاستثمار المحلي، والاستقرار السياسي السائد في الأراضي الفلسطينية كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من أهمية مثل هذه المتغيرات في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

7- يمكن ترتيب الأهمية النسبية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية التي أظهرها التحليل على النحو الآتي: حجم السوق المحلي،

يليه سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي، ثم مستوى البنية التحتية في الاقتصاد الفلسطيني، ثم الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترات السابقة، ثم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بما يأتي:

- يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تعمل على زيادة النفقات التطويرية الهادفة إلى رفع مستوى البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني؛ لما لها من أثر قوي وفعال على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأراضي الفلسطينية.
- يجب على الجهات المسؤولة أن تقوم دومًا بإبراز الأهمية التاريخية والدينية لفلسطين بشكل يعزز دور توافر الموارد الدينية والطبيعية التي من الممكن أن تلعب دورًا مهمًا في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعزيز دور الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمؤسسي في الأراضي الفلسطينية بشكل يرتقي إلى مستوى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأراضي الفلسطينية.
- يجب على سلطة النقد الفلسطينية أن تقوم بتعزيز دور المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية في تقديم التمويل، ومنح الائتمان للقطاع الخاص الفلسطيني والأجنبي العامل في الأراضي الفلسطينية.
- يجب العمل على الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والدول العربية والأجنبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، والعمل على عقد المزيد من الاتفاقيات التي من شأنها أن ترفع من مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين.

- يجب على السلطات المعنية المتمثلة في وزارة الاقتصاد الوطني القيام بتوجيه الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات اقتصادية محددة تحقق الاستفادة القصوى منها، وترفع من توظيف الموارد الاقتصادية الفلسطينية.

- يجب على الجهات المختصة أن تقوم بتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعيداً عن القطاعات الإنتاجية التي يمكن للمستثمر الفلسطيني أن يستثمر بها بكفاءة وفعالية.

- يجب العمل على زيادة الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في فلسطين من خلال عقد المؤتمرات، والمعارض، والندوات، أو المشاركة بهذه المحافل في الخارج وتعريف المستثمرين الأجانب بالأنظمة والحوافز المقدمة لهم في الأراضي الفلسطينية بشكل يؤدي إلى توزيع هذه الاستثمارات لتطال قطاعات اقتصادية أوسع.

- يجب العمل دائماً على تسهيل الإجراءات التي يحتاجها بدء المشروعات الاستثمارية والتخلص من البيروقراطية التي تعيق الاستثمار الأجنبي.

- يجب توفير نظام معلومات متكامل يشمل على بيانات ومعلومات تحدث باستمرار حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وعلى الفرص الاستثمارية المتاحة فيها، وتوفير جميع المعلومات المتعلقة بأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوراتها، والحوافز الممنوحة للمستثمرين، على أن تكون هذه المعلومات وافية وعلى درجة عالية من الدقة.

- يجب الاستمرار في جهود محاربة الفساد وخلق إطار منظم للعلاقة بين القطاعين العام والقطاع الخاص لإعطاء مزيد من الوضوح والشفافية للمستثمر الأجنبي.



المصادر والمراجع

أولاً- مصادر البيانات الإحصائية:

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح الاستثمارات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية»، نشرات مختلفة.
- 2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية السنوية بالأسعار الثابتة: سنة الأساس (2004)، رام الله، فلسطين.
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسة للأعوام 1994-2012 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس (2004)، رام الله، فلسطين.
- 4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1994-2012 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس (2004)، رام الله، فلسطين.
- 5- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012) «كتاب فلسطين الإحصائي السنوي»، كانون أول ديسمبر، 2012، رام الله، فلسطين.
- 6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2008) «إحصاءات التجارة الخارجية» السلع والخدمات، 2006، تموز 2008، رام الله، فلسطين.
- 7- سلطة النقد الفلسطينية، «وضع الاستثمار الدولي»، (2009-2011)، رام الله، فلسطين.
- 8- سلطة النقد الفلسطينية، «ميزان المدفوعات الفلسطيني»، (=2012)، رام الله، فلسطين.
- 9- سلطة النقد الفلسطينية، «التقرير السنوي»، للسنوات (2002 - 2012)، رام الله، فلسطين.
- 10- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2011، 2012، 2013)، «المراقب الاقتصادي والاجتماعي» العدد 26، 27، 28 تشرين أول، رام الله.

ثانياً- المراجع العربية:

- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000.
- 2- تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 2004.
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2010) «ناتج مسح الاستثمارات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية للعامين 2008-2009»، رام الله، فلسطين.
- 4- جيل برتان، (1981)، «الاستثمار الدولي»، ترجمة: علي مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، لبنان.
- 5- الحنظيري، حامد العربي، (2000)، «تقييم الاستثمارات»، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

- 6- داودي، محمد، (2011)، «محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية»، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ص 5-25.
- 7- أبو الشكر، عبد الفتاح، (1999)، «مناخ الاستثمار في فلسطين»، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 8- العبد، عدنان، (1998)، «المناخ الاستثماري في فلسطين»، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 106، كانون الثاني.
- 9- الغالي، كريم سالم حسين، (2006)، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية اتجاهاته ... محدثاته» القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (8)، العدد (3)، ص 95-108.
- 10- أبو قحف، عبد السلام، (2003)، «اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي»، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- 11- أبو قحف، عبد السلام، (1998)، «مقدمة في إدارة الأعمال الدولية»، الطبعة الرابعة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 12- محمد، عبد الكريم عيد الله، (2005)، «العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة في جمهورية مصر العربية، دراسة اقتصادية قياسية»، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد السادس والخمسون، ص 1-21.
- 13- محمد، منذر جابر، (2009)، «أهمية جهود الحكومة الأردنية في الإصلاح الاقتصادي وتحرير التبادل التجاري في جذب الاستثمارات الأجنبية للأردن»، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (11) العدد (2)، ص 167-179.
- 14- مكحول، باسم، (2002)، «الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) كانون الثاني 2، رام الله، فلسطين.
- 15- النمروطي، خليل والفرا، محمد (2005)، «معوقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة - دراسة ميدانية»، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 8-10 مايو.
- 16- وزارة الاقتصاد الوطني، (1998)، «قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم 1 للعام 1998»، رام الله، فلسطين.

ثالثاً- المراجع الأجنبية:

- 1- Abdel Rahman, A-M.M. (2004) "Determinants of Foreign Direct Investment in the Kingdom of Saudi Arabia", Journal of Administrative Sciences, Kuwait University.
- 2- Beer, F. and Cory, S. (1996) "The Locational Determinants of US Foreign Direct Investment in the European Union", Journal of Financial and Strategic Decisions, 9(2).

- 3- Broadman, H. and Recanatini, F. (2001) "Where Has All the Foreign Investment Gone in Russia?" Policy Research Working, Paper No.2640, Washington, DC, World Bank.
- 4- Cho, J.W. (2004) "Foreign Direct Investment: Determinants, trends in flows and promotion policies". Trade and investment division, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific.
- 5- Jacquemot, Pierre,(1991), "La Firme multinationale, Une introduction economique", Economica, France.
- 6- Masayuki, H. and Ivohasina, F.R. (2005) "The Determinants of Foreign Direct Investment Into JAPAN", Kobe University Economic Review 51.
- 7- Nonnemberg, M. and Mendonca, M. de. (2002) "The Determinants of foreign direct investment in Developing Countries", Instituto de Pesquisa Economica Aplicada, Centro, Rio de Janeiro, CEP: 20020-010, Brazil.

